محاضرات في مقياس التربية والتكوين في الجزائر

د . تالي جمال

عنوان الماستر: علم اجتماع التربية اسم الوحدة: أساسية الرصيد: 5 المعامل: 2

المحاضرة التاسعة: التربية والتعليم بعد الاستقلال

واجهت المدرسة الجزائرية منذ البداية ظروفا صعبة ومعقدة وإشكالات عديدة، لم تسمح لها بأن تشخص وضعها في ظل مستجدات تلك المرحلة، ولا أن تعي مستلزمات تلك المرحلة بتحدياتها وأن تستلهم روحها من تاريخ الحركة الوطنية والإصلاحية التي ارتبطت بنشر الوعي التربوي والثقافي بين الجزائريين بما يتماشى وتطلعات المجتمع الجزائر وينسجم مع خصوصياته.

والحقيقة انه وبعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال مازلنا نتساءل عن نوع المدرسة التي نريدها؟ أهي المدرسة التي تعمل على استيعاب خصوصيات الأمة وتدعيم مقوّمات الهويّة، وتكوين جيل متشبع بتاريخه يعتز بانتمائه متفتح على عصره؟ أم هي المدرسة التي تسعى إلى تكوين الإنسان من حيث هو إنسان والاهتمام بالعلوم والتكنولوجيات الحديثة ولا تعطي الاهتمام اللازم للخصوصيات الوطنية؟

وحسب عبد القادر فضيل فان المدرسة إمّا أن ينظر إليها على أنها البيئة المعرفية التي تعمل على نشر العلم وتصنع الحياة الفكرية، وإما أن ينظر إليها على أنها النظام المتكامل الذي يستلهم مبادئ المجتمع وقيّمه في صناعة البيئة وقيم الإنسان، الذي هو محور هذه البيئة.[i]

كما أن هناك قضايا أخرى لازالت محل نقاش وجدل بين المختصين التربويين والمسؤولين وهي التي حرصت الإصلاحات على تناولها في كل مرة، لعل أبرزها مسألة الانتماء الحضاري والثقافي، والمسألة اللغوية وما يتفرع عنها، ومنهجية الإصلاح التربوي والغاية منه، والسبل الموصلة إلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

إن الظروف الصعبة والإرث الثقيل الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي على كافة المستويات لم يسمح للمدرسة غداة الاستقلال أن تضطلع بأدوارها، أو أن تنفصل عن الماضي الاستعماري، ومن بين هذه الظروف:[ii]

- افتقار الجزائر إلى قاعدة علمية وثقافية تستند إليها في بناء حياتها الجديدة في المجال العلمي والثقافي والتعليمي.
- انتشار الامية بين مختلف فئات الشعب الجزائري بشكل رهيب وبنسب مرتفعة جدا، في المدن والقرى.
- الفراغ الرهيب في مجال الإطارات العاملة في مختلف المجالات الإدارية والتعليمية والصحية.
- الأوضاع الاقتصادية المزرية والفقر والبطالة. ونقص الهياكل والموارد المالية.
- متطلبات تنظيم البلادة وإعادة ترميم ما خرّب، وتشغيل الإدارات المعطّلة، وبناء دولة ديمقراطية كما نص عليه بيان أول نوفمبر يتوفر في ظلها الأمن والعدل والرخاء والصحة والتعليم والعمل لكل المواطنين، وبناء دولة في تلك الظروف وبهذه المواصفات ليس أمرا هينا.

هذه هي المطالب التي واجهت القيادة السياسية آنذاك، فكان على الدولة أن تجمع أمرها وتواصل جهادها على كل الجبهات للحد من الوضع المزري الذي خلّفه الاستعمار الفرنسي، وكانت معركة التربية والتعليم أهم تلك المعارك، لان الاستقلال الكامل والتطور المنشودلن يمرّ إلاّ عبرها.

1- الإصلاحات التربوية بعد الاستقلال:

المدرسة هي القوة الفاعلة والقادرة على بناء العقول وقيادة المجتمع والسير به في الاتجاه الذي يضمن بقاءه وتطوره،وهو دور بنائي يفرض على المجتمع أن يحيطها

بالرعاية الكاملة ويمدها بما يعزز قدراتها ويطور جهودها، حتى لا تبقى في قطيعة عن البيئة التي أنشأتها،وربما هذا هو الدور الذي كان على المدرسة في الجزائر أن تضطلع به بعد الاستقلال.

والواقع أن المدرسة التي ورثناها كانت مدرسة غريبة عن مجتمعنا، في توجهاتها ولغتها وأهدافها، ومع ذلك تم تبنيها مع الإدراك بأنها لا تنسجم في كثير من جوانبها مع الحقائق الوطنية،لأنها أسست في الأصل لأهداف تخدم الغاية الاستعمارية،فهي مدرسة تعيش في ظل الدولة الجزائرية، تحيا معنا وتحت إشرافنا، ولكن روحها ظلت مرتبطة بالظروف التي أنشأتها، ومتأثرة بالنمط الثقافي التي عاشت في كنفه أكثر من قر ن.

والخطاب السياسي لم يخف هذه الحقيقة ، ولم يتجاهلها بل كثيرا ما صرح بها، واعتبرها وضعية غير طبيعية، ودعا إلى تصحيحها، ولكن هذه الدعوة لم تترجم إلى أفعال وإجراءات وقرارات عملية، مما أبقى المسعى الإصلاحي يتأرجح بين القول والفعل، بين القرار السياسي والإجراء الإداري، بين النوايا والممارسات. والحقيقة أن المدرسة الجزائرية لم تولد مع بداية الاستقلال**وإنما الذي ولد هو الإطار الفكري والمذهبي الذي بقي فكرة مدونة في الوثائق،وشعارا يردد في الخطب والمناسبات.** ([iii])

لقد اتجه المسئولون على المدرسة آنذاك إلى الاحتفاظ بالوضع القائم مع إحداث التغييرات الممكنة،والتي من شأنها أن تمهد لإقامة، نظام تربوي وطني، يعوض النظام الموروث أو يعدله،وطبقا لهذا التفكير فانه يمكن أن نقر بأن عملية الإصلاح بعد الاستقلال مرت على ثلاث مراحل:

أ- مرحلة التبني والتوجيه:

أي تبني المدرسة الموروثة يشكل الخطوة الأولى التي أصبح نظام التعليم فيها تابعا للدولة الجزائرية، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذه المرحلة:

– ترسيم تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي في مناهج التعليم.
– توجيه عناية لدروس التاريخ وتصحيح مسار تدريسه، وتوجهاته بما يتماشى والخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري.
– تكثيف الجهود الرامية إلى توفير إطارات التعليم والتي كان توفيرها يشكل عبئا ثقيلا على الدولة.
– إبطال العمل بالقوانين والإجراءات المدرسية التي تتعارض مع سيادة الدولة.ونلاحظ أن المدرسة في هذه المرحلة لم تعرف تغييرا في البرامج ولا في التنظيم.

ب– مرحلة الإصلاح الجزئي والتصحيح الضروري:

لقد تواصلت عمليات التصحيح والإصلاح ولكن بأسلوب يفتقر إلى الدقة في التخطيط والوضوح في الرؤية، مما أبقى الاتجاه غامضا والغاية غير واضحة، فالاحتفاظ بمكونات المدرسة الموروثة وإدخال عناصر جديدة في صلب نظامها التعليمي جعل المؤسسة التعليمية الواحدة تتعامل مع نظاميين متوازيين نظام تميزه خصائص المدرسة الفرنسية، ونظام يرمز إلى خصائص المدرسة الوطنية،وقد حققت عمليات الإصلاح التي تمت في هذه الفترة النتائج التالية:
–تعريب الصفوف الأربعة الأولى من التعليم تعريبا شاملا.
–تعريب ثلث أقسام المواد العلمية.
– تعريب المواد الاجتماعية التاريخ، الجغرافيا، الفلسفة، في مختلف المراحل.
–ضبط التصور القانوني الكامل لبناء نظام تربوي وطني.

ثانيا– مرحلة التغيير الشامل وبناء النظام التربوي الوطني:

لقد كان أمل الجزائر في تحقيق قفزة حضارية كتلك التي حدثت في ألمانيا أو اليابان كبيرا، ورسمت لذلك مخططا اصطلح عليه بالثورات الثلاث؛ الثورة الصناعية التي برزت ملامحها مع مصانع ضخمة كالصناعات التحويلة والحديد والصلب وصناعة الجرارات والحافلات وغيرها، وثانيها الثورة الزراعية التي وفرت كل ما يحتاجه القطاع للانطلاق من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير في مرحلة لاحقة. والثورة الثقافية التي عمادها النظام التربوي الذي تترجم فيه تطلعات الشعب الجزائري من خلال التمسك بانتماءاته الحضارية وتكيفه مع واقعه المحلي والعالمي والتطلع للعيش في المستقبل دونما عقدة.

إن أي تغير شامل، أو إصلاح عميق في النظام التربوي لا بد أن يكون مستخلصا من الظروف والتجارب التي مر بها المجتمع الجزائري ، ويعبر عن توجهات وتطلعات أجياله، مؤسسا وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسيا واجتماعيا، ابتدأت بصدور أمر 76-35 المؤرخ في16 أفريل 1976 بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر،وأدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى و التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي ومجانية التعليم، وتأمينه لمدة 9 سنوات، قد شرع في تعميم وتطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1980- 1981 (المدرسة الأساسية).

ومن أهم ما يمز هذا النظام التربوي:

- إقرار نظام التعليم الأساسي الذي يعوض النظام الابتدائي والمتوسط، ويمدد المرحلة الإلزامية إلى 09 سنوات، وبدمج في مناهجه بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ويربط المدرسة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- جعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل، لتتحقق الغاية الأساسية من تجديد النظام وهي توحيد التعليم وتأصيله، وربطه بقيم المجتمع.

- التركيز على التربية العلمية والتكنولوجية التي تتيح للمتعلمين توظيف المعارف النظرية في مجالات العمل التطبيقي.
- تنظيم تعليم اللغات الأجنبية بصفتها روافد مساعدة على التفتح والاستفادة من تجارب الغير .
- تجديد نظام التعليم الثانوي وتنويع المسارات الدراسية التي تنظم الاختصاصات على أساسها مع تطوير أساليب التوجيه، وطرائق التعامل مع المعرفة.

إلا أن هذه المنظومة التربوية وبعد عطاء دام لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، وبعد التغيرات التي مست المجتمع الجزائري محليا ومست العالم على كل المستويات، خاصة ما تعلق بانتشار التكنولوجيا وقيم العولمة وما يتهدد المنظومات الثقافية، بدخول المجتمع الجزائري الألفية الثالثة وهو يشهد تحولات عميقة على مستوى البنى التحتية والفوقية، ناهيك عن الأزمة الأمنية وتداعياتها على الفرد والمجتمع، والاختلالات التي أفرزتها على المستوى الثقافي والتربوي، جعل من المسئولين السياسيين والتربويين يتساءلون عن وظيفة المدرسة وحقيقة الأدوار التي تضطلع بها مقارنة بما تعايشه من أزمات، خاصة وأنها صممت بأهداف الماضي وا إصلاحها لن يكون جزئيا ما دام التغير والتحول مس كل المستويات في المجتمع الجزائري وبقيت جامدة.

وهو ما تم العمل عليه سياسيا وعلى مستوى عال، حيث أمر رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية بعد تنصيبه بفترة وجيزة، ليقينه بأهمية المنظومة التربوية في تطور المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره ومواكبة دول العالم المتطورة مع الحفاظ على الأصالة والتمسك بالانتماءات الحضارية للمجتمع الجزائري.

غير أن عبد القادر فضيل أن الإصلاح من المفروض أن لا يكون جذريا، وأنه تم تكليف المدرسة الأساسية ما لا تطيق حين حددنا لها عديدا من المهام من خلال النصوص المنظمة لنظام التربية والتعليم، وأثقلناها بالكثير من المسؤوليات، ولكننا لم نمكنها مما يعينها على تأدية هذه المهام، ويكسبها القدرة على تحقيق ما هو منوط بها ، فالمدرسة التي أنشأت بمقتضى نصوص الاصطلاح الصادرة في 16-1976/04 حددت لها رسالة جديدة، وأهداف متطورة، تنسجم مع اختيارات المجتمع ومع حقائق العصر ولكن الوضع القائم في الميدان لم يتغير عما كان عليه، ومن ثم فمطالبتها بالتغيير والتجديد، والسير المنتظم في النهج الذي رسم لها، والسعي لتحقيق الأهداف المسطرة من غير أن نمكنها من وسائل النهوض بذلك شيئا يفوق قدرتها.

i